

من أجل تحقيق الوحدة الوطنية للشعب السوري، وتعزيز القدرة الاقتصادية والدفاعية لمواجهة
المخططات الامبريالية الأميركية والصهيونية ضد شعبنا
الاعتراف بالأكراد في الدستور السوري... باعتبارهم القومية الثانية في سورية

بقلم: عمر قشاش

المواطنين الأكراد من الجنسية السورية وفيما بعد نقل مواطنين عرب غمرت بحيرة السد أراضيهم، إلى الشريط الشمالي من محافظة الحسكة وتمليكهم لأراض كانت تعود ملكيتها أو استثمارها في السابق لمواطنين غالبيتهم من الأكراد، وقد هدفت السلطة من جراء ذلك إلى تغيير الطبيعة الديمغرافية لذلك الشريط .

برأينا، إن العمل والنضال من أجل حل المسألة الكردية في سورية يعتبر من المسائل الهامة الكبرى لأنها قضية وطنية للشعب

السوري، وإن نضال القوى الوطنية الكردية هو جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية والقوى التقدمية والديمقراطية العربية في البلاد .

إن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن بناء جسور الثقة وإزالة كل المعوقات من خلال تحقيق إصلاحات جذرية من قبل الحكومة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإزالة الإقصاء السياسي للقوى الوطنية العربية والكردية وإزالة الحالة الاستثنائية المفروضة على الشعب السوري بصورة عامة .

إن سياسة القمع والاستبداد السياسي ضد الشعب السوري بصورة عامة في أعقاب انقلاب عام ١٩٦٣ حتى الآن، أدت هذه السياسة إلى إلحاق الضرر الشديد بالأكراد وإلى الحد من تطورهم السياسي والثقافي .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن واجب القوى والأحزاب الوطنية الكردية أن تمارس تأثيرها من خلال الحوار في أوساط الأكراد ضد العناصر المتطرفة التي ترفع شعارات استنزافية وانفصالية ليست في مصلحة الأكراد ولا في مصلحة العمل الوطني المشترك الذي يتطور باستمرار .

إن المسألة القومية للأكراد هي قضية سياسية في جوهرها، وتدخل ضمن المسألة الوطنية في سورية وفي مقدمتها قضية إطلاق الحريات الديمقراطية وتحرير الجولان أرضنا المحتلة من قبل الصهاينة، وهي ممكنة الحل، وينبغي أن تحل في سورية . وستحقق هذه الأهداف الوطنية عبر التعاون والنضال المشترك بين القوى الوطنية العربية والكردية ضد نظام الاستبداد والقمع من أجل انتزاع الديمقراطية وإقامة نظام وطني وديمقراطي في البلاد، يؤمن الاستقرار والوحدة الوطنية للشعب والتصدي لأعداء الوطن...

إن الدستور السوري يتحدث / في الفصل الرابع/ في المادة /٢٥/ البند الثالث على مايلي:/المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات/ بينما في الواقع والممارسة نجد أنه لا يزال يوجد تمييز بين المواطنين في أكثر من مجال. إن سياسة التمييز التي مورست ضد الأكراد في الجزيرة والتمييز بين المواطنين خلال عشرات السنين أضعفت الوحدة الوطنية لشعبنا في مواجهة أعداء الوطن. إن الإمبريالية الأميركية تستغل وضع النظام السوري المأزوم وأخطاه



مطلوب من قيادة النظام السياسي العمل لتحقيق المطالب الوطنية والسياسية التالية :

١- إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، معتقلي الرأي
٢- حل مشكلة الأكراد المحرومين من الجنسية ومنحهم الجنسية السورية .
٣- الاعتراف دستوريا بوجودهم القومي في سوريا .

٤- الاعتراف بحقوقهم الثقافية وإنشاء مدارس لتعليم لغتهم القومية .

٥- محاربة الفساد والفاستين المنتشرين في البلاد سارقي الأموال العامة خونة الوطن، تنطبق عليهم جريمة الخيانة الوطنية العظمى .

٦- زيادة رواتب العمال والموظفين لمواجهة موجة الغلاء في البلاد .

المسألة القومية للأكراد في سورية هي موضع نقاش، والبحث فيها يهم كل القوى الوطنية العربية وغير العربية من أجل إيجاد حل ديمقراطي منصف وعادل للأكراد .

إن واجب القوى الوطنية التقدمية العربية أن تتخذ مواقف واضحة وجريئة من أجل حل المسألة الكردية في سورية .

لقد قال ماركس: إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً .

الأكراد في سورية هم جزء من الشعب السوري وجزء لا يتجزأ من النسيج الوطني، وهم مرتبطون بالأرض والوطن تاريخياً ونضالاً وعملاً وبناءً. كان لهم دور وطني بارز منذ انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتشكيل الدولة السورية .

شارك الأكراد مع الشعب والقوى الوطنية في النضال ضد الاستعمار الفرنسي من أجل استقلال سورية وسيادتها الوطنية، وقد قدموا العديد من الشهداء .

شاركوا في حرب ١٩٦٧ وحرب تشرين عام ١٩٧٣ وقدموا الشهداء دفاعاً عن الوطن. يشهد تاريخ الأكراد في سورية على ارتباطهم بالأرض والوطن والدفاع عنه بشرف وأمانة. ساهموا مع الشعب الفلسطيني في المقاومة ضد الاعتداء والصهيونية ومن أجل التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية، وقدموا شهداء. ساهموا ولا يزالون في العمل والإنتاج الوطني الصناعي والتجاري والزراعي وهم جنود مخلصون للدفاع عن الوطن وسيادته.

وبالرغم من كل ما تقدم من نضالات وتضحيات، فقد تعرض الأكراد للاضطهاد والتمييز القومي من قبل الحكومات التي تعاقبت على السلطة بعد الاستقلال، وخاصة بعد مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في أعقاب انقلاب عام ١٩٦٣. وقد تجلت هذه الممارسة في تطبيق مشاريع ومخططات وإجراءات وتدابير استثنائية تحد من تطورهم الثقافي وفي مقدمتها الإحصاء الجائر لعام ١٩٦٢ الذي جرد بموجبه عشرات الآلاف من

الأكراد المجردون من الجنسية السورية:
أي حل ينتظرهم؟*
النوايا الشوفينية وراء الإحصاء الاستثنائي
تتضح مع النتائج
بقلم: عمر قدور

لا ندري إن كانت المصادفة قد جعلت الرئيس السوري بشار، بشيء من الاستطرد، إلى قضية الأكراد المجردين من الجنسية، في خطاب القسم بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧. فالواقع أن هذه القضية تنهي أربعة عقود ونصف العقد من اللا حل، وقد بشر الرئيس بحل من نوع ما، مع الإشارة إلى أن "أي طرح بعد حل موضوع الإحصاء يعتبر محاولة لهز استقرار الوطن"، ما يدفعنا إلى استباق ذلك، وعرض هذه الحالة الشاذة، مع قناعتنا بأن المعالجة الجذرية وحدها الكفيلة بطي هذا الموضوع نهائياً.

تعود مشكلة الأكراد المجردين من الجنسية إلى عام ١٩٦٢، فقد نصّ المرسوم التشريعي رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٣، في مادته الأولى، على إجراء "إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد يُحدد تاريخه بقرار من وزير التخطيط بناء على اقتراح من وزير الداخلية". كما نصّ في مادته السادسة على: "عند الانتهاء من عملية إحصاء السكان في محافظة الحسكة تُشكل لجنة عليا بمرسوم جمهوري بناء على اقتراح وزير الداخلية لدراسة نتائج الإحصاء وتقرير تثبيتها في سجلات الأحوال المدنية الجديدة أو عدمه، وإعداد التعليمات اللازمة بذلك". وبالفعل أُجري الإحصاء في يوم واحد فقط هو ١٩٦٢/١٠/٥، وتم تثبيت نتائجه خلافاً لأي منطق. فالمسافرون في ذلك اليوم، والعائلات المقيمة في محافظة أخرى، كانوا معرضين لفقدان جنسيتهم قانوناً! لكن النوايا الشوفينية وراء الإحصاء الاستثنائي تتضح مع النتائج، إذ لم يفقد أحد جنسيته سوى ما يزيد على خمسين ألفاً من الأكراد الذين مُنحوا وثائق إقامة تصفهم بـ"أجانب أتراك"، بعض المصادر الكردية تشير إلى أكثر من مائة ألف، وبعد صدور المرسوم رقم ٢٧٦ عام ١٩٦٩ تم تعديل تلك الصفة لتصبح "أجانب سوريين" لا يتسع المجال لسرد فضائح ذلك الإحصاء، فعلى سبيل المثال جُرد الجنرال توفيق نظام الدين من الجنسية وهو رئيس الأركان العامة في سوريا سابقاً، وكذلك شقيقه عبد الباقي نظام الدين وهو وزير ونائب سابق، والأمر نفسه بالنسبة لعائلة إبراهيم باشا المللي، علماً بأن عميد العائلة كان أحد أعضاء المجلس التأسيسي للبرلمان السوري عام ١٩٢٨. وتطول القائمة، فهناك آباء أُقيبت لهم الجنسية السورية في الوقت الذي جُرد أبنائهم منها أو العكس، وهناك أشقاء توزعوا بين حملة جنسية ومجردين منها، وبالطبع كل ذلك كان من نصيب الأكراد، إذ لم تُسجل حوادث مماثلة لجهة العرب أو الأثنيات الأخرى المقيمة في محافظة الحسكة. ولأن من يحملون الجنسية السورية لا يشعرون بالأمر كامتياز فلربما يجدر بنا أن نشرح ما يعنيه تجريد أولئك من الجنسية السورية، فالمسألة لا تتعلق بمشاعر الانتماء وإنما بمجمل قضايا العيش.

المجرد من الجنسية لا يحق له التملك، وإذا قيض له أن يشتري منزلاً أو محلاً تجارياً فهو مضطر إلى تسجيله

السياسية وعزلته، وتمارس عليه ضغوطاً لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية. نرى أن المصلحة القومية تتطلب من الدولة العمل على تحقيق مطالب الأكراد العادلة والمشروعة وهي:

- ١- حل مشكلة الأكراد المحرومين من الجنسية السورية لأنهم مواطنون سوريون ومنحهم كافة الحقوق السياسية والقانونية التي أكد عليها الدستور السوري.
- ٢- الاعتراف بالأكراد في الدستور السوري وبالتعددية السياسية والاثنية باعتبارهم القومية الثانية في سورية، والتعامل مع الأكراد بروح الشعور بالمسؤولية الوطنية وجعلهم يشعرون بالأمن والاستقرار بصورة عامة
- ٣- منحهم حقوقهم الثقافية في تعلن لغتهم القومية في مدارس تعدها الدولة لهم.
- ٤- حق الأكراد السوريين بممارسة كافة المناصب الحكومية في الدولة.

إن تحقيق هذه المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخروج من الأزمة والاحتقان السياسي والاجتماعي الذي يعاني منه الشعب يتطلب من الحكومة اتخاذ جملة من التدابير والقرارات الإيجابية والجريئة لتحقيق المطالب التي يناضل من أجلها الشعب وهي:

- ١- وقف العمل بقانون الطوارئ الذي مضى على استخدامه أكثر من ثلاثة وأربعين عاماً.
- ٢- إصدار قانون ديمقراطي للأحزاب السياسية.
- ٣- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، معتقلي الرأي والتعويض عليهم مادياً، وطي ملف الاعتقال السياسي.
- ٤- محاربة الفساد والفاستدين سارقي الأموال العامة للشعب باعتبارهم خونة أعداء الوطن والشعب، تنطبق عليهم جريمة الخيانة الوطنية العظمى.
- ٥- زيادة الرواتب الأجور لمواجهة موجة الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة.

برأينا أن الأمن القومي وحماية حدود الوطن من المستعمرين والطامعين لا يمكن أن تتحقق إلا بانتهاج سياسة وطنية حازمة ضد الأعداء ومتوازنة بين كل أفراد الشعب، وبتأمين كل الفرص للحياة الحرة الكريمة للشعب.

إن الشعب الذي يتمتع بكامل حقوقه وحرياته السياسية والديمقراطية هو الضمانة الوحيدة لحماية الوطن وحدوده من المستعمرين والطامعين.

إن تحقيق هذه المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية سيساعد على الخروج من الأزمة والاحتقان السياسي الذي يعاني منه الأكراد والأثوريون والعرب السوريون. وهذا يتطلب النضال المشترك من أجل إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب، لأن تحقيق ذلك هو في مصلحة الوطن ويساعد على خلق مناخ إيجابي لإجراء حوار ديمقراطي واسع بين كل القوى الوطنية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية التي يحتاجها شعبنا. للتصدي لمخططات وضغوط الامبريالية الأميركية والصهيونية أعداء شعبنا.

مؤقتة توضح جنسيتهم الأم، أو الاتصال بالدول التي قدموا منها والتفاوض حول إعادتهم إليها، أو حتى وضع الأمر برسم الهيئات الدولية لتبحث لهم عن حل. لم تفعل الحكومات المتعاقبة شيئاً من هذا، وبدلاً من ذلك ابتعدت لهم صفة متناقضة ومثيرة للسخرة "أجانب سوريين"، ما استدعى مشاعر مضادة من قبلهم، إذ نظروا إلى أنفسهم كسكان أصليين بينما الحكم هو الدخيل. ومع ذلك لم يطالبوا سوى بمرسوم جديد يلغي الإحصاء الاستثنائي بكافة مفاعيله، وقد مرت سنوات طويلة إلى أن بانث نذر الحل في خطاب القسم الأخير على الشكل التالي: ("هناك التباس بين موضوعين... موضوع إحصاء ١٩٦٢ وهم الأشخاص الذين أعطوا الجنسية لجزء من العائلة مثلاً ولم يعط للجزء الآخر... وهو حق لهم. وهناك موضوع ما يسمى المكتومين... كان هناك أيضاً من يعتقد بأنهم جزء من المشكلة في ذلك الوقت. المكتومون هم أشخاص في سورية من جنسيات مختلفة وليسوا على قيود سورية... ليسوا على قيود السجل المدني في سورية أو أي سجل آخر. يعني هو موضوع آخر. كان هناك من يمزج بين موضوع المكتومين وموضوع إحصاء ١٩٦٢. أيضاً هناك من أتى إلى سورية من جنسيات مختلفة... ومعظمهم من الأكراد الذين أتوا من تركيا أو العراق لأسباب معاشية سياسية أمنية وغيرها... هذا الموضوع لا علاقة لنا به"). من الواضح أن الخطاب يقسم من لا يحملون الجنسية إلى فئات متعددة، ثم يشير إلى الحل القادم لموضوع الإحصاء على أنه "الحل الوطني النهائي" و"أي طرح بعد حل موضوع الإحصاء يعتبر محاولة لهز استقرار الوطن". طبعاً الجميع يريدون الحل الوطني النهائي على أن يكون جذرياً، فلا تبقى حاجة للحديث فيه ولا مبرر لاتهمهم حينها بهز استقرار الوطن، ولهذا لن نجادل في دقة التقسيمات مع أنها تختصر المجردين إلى حوالي ربع العدد المتداول. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: ماذا عن الباقين؟ أتستطيع الحكومة السورية، بعد مرور نصف قرن، أن تطرح قضيتهم مع دول الجوار أو مع الهيئات الدولية؟ أم سيقون هكذا بلا أي وجود قانوني لهم؟ تشير التقديرات إلى أن عدد المجردين من الجنسية يزيد حالياً على مائتي ألف، أي أنهم يشكلون ما نسبته ١٠% من أكراد سوريا و ١% من إجمالي السكان، يعيشون في منطقة تعتمد أساساً على الزراعة، بينما هم محرومون من تملك الأراضي ويعانون اليأس بمختلف أشكاله. وأي حل جزئي سيزرع اليأس في نفوس الآخرين الذين سيقون بلا جنسية، لهذا فإن حل المشكلة يبدأ بإعادة الجنسية لهم، أما الحل النهائي فهو بتعويضهم عن عقود من الإجحاف، وإعداد مشروع تنمية شاملة، يتضمن تملكهم الأراضي أسوة بالمستفيدين في الفترة السابقة من مشروع إصلاح الأراضي. بهذا حل يتساوى المجردون مع أقرانهم الأكراد في الظلم، إذ تبقى الحقوق الثقافية التي يعاني الأكراد جميعاً الحرمان منها، حتى بالقياس إلى قوميات أقل عدداً مثل الأرمن، لذا فإن إزالة أشكال التمييز السابقة خطوة ضرورية ليتساوى الأكراد مع باقي السوريين في المظالم التي يعاني منها الجميع.

باسم أحد السوريين، وهذه العملية ليست مضمونة النتائج دائماً. يستطيع المجرّد أن يعلم أولاده في المدارس والجامعات السورية ولكن بلا جدوى، فالشهادة العلمية التي ينالها "الأجنبي السوري" لا تنفعه في شيء ما دام محروماً من الوظيفة العامة، ومن الانتساب إلى النقابات التي تمنح تراخيص العمل في مهن مثل الطب والهندسة والمحاماة وغيرها. لهذا، وبسبب الفقر أيضاً، يفضل المجرّدون أن يعمل أولادهم على إضاعة وقتهم في الدراسة، ولنا أن نتخيل نوعية الأعمال التي تقوم بها هذه الشريحة ما دامت محرومة من التملك والوظائف. ويكتمل الحصار بعدم قدرة هؤلاء على السفر، فالوثائق التي يحملونها لا تمكنهم من المغادرة. ولكي تتعزز العزلة، ويمنع الحل الاجتماعي لهذه القضية، فقد صدرت قرارات خاصة بذلك، وعلى سبيل المثال يحق للمرأة السورية أن تمنح جنسيتها لأطفالها إذا تزوجت من أجنبي، لكنها تُحرم من هذا الحق فيما لو تزوجت من "أجنبي سوري". أيضاً تُمنح الجنسية للمرأة الأجنبية فيما لو تزوجت من سوري، لكن هذا لا ينطبق على "الأجنبية السورية"، أي أن الحكومات السورية المتعاقبة فعلت كل ما من شأنه أن يفقر هؤلاء، ويزيدهم جهلاً، ويحوّلهم إلى طائفة منبوذة.

رافق الإجراءات السابقة نشر الأقاويل عن هجرة هؤلاء، أنهم قادمون من تركيا، مع أن كتب التاريخ السوري لا تشير إلى هجرة كردية كثيفة بعد قيام الدولة السورية. وآخر هجرة معروفة من تركيا هي هجرة الأرمن، وترجع إلى ما يقرب من القرن، وقد حظي الأرمن بضيافة لائقة في سوريا، فهم جميعاً يحملون الجنسية السورية، ويُسمح لهم، بخلاف الأكراد، بتعلم لغتهم في مدارسهم الخاصة، ولا أحد ينظر إليهم كدخلاء. والأمر نفسه ينطبق على النازحين الفلسطينيين، فهم يحملون وثائق خاصة بهم، لكنهم يتمتعون بكافة "مزايا" المواطنة السورية من التعليم والتوظيف، بالإضافة إلى إشراف وكالة غوث اللاجئين عليهم. ومن الثابت أن نزوح الفلسطينيين بعد النكبة هو آخر هجرة جماعية شهدتها سوريا، وبصرف النظر عن ذلك فقد شهدت هذه المنطقة طوال تاريخها موجات من الهجرة والارتحالات، وقد كانت حتى تسعة عقود خلت تتبع لدولة واحدة هي الإمبراطورية العثمانية، ومن العيب أن يعود البعض إلى ما قبل الدول الحالية لإثبات وجود سكان أصليين وغير أصليين، وإلا وجبت إعادة الكثيرين من ذوي الأصول السورية الذين يحملون جنسيات مختلفة في دول مجاورة. أما الأقاويل عن هجرة الأكراد فقد هدفت دائماً إلى تحريض الشعور القومي العربي للتغطية على قضية المجردين من الجنسية، وإظهار هؤلاء بصورة الأجانب الذين يدفعون باتجاه تغيير الواقع الديموغرافي لمنطقة الجزيرة السورية، بغرض المطالبة بانفصالها عن سوريا لاحقاً. ولقد دأبت حكومات البعث على شتم عهد "الانفصال" السابق لها، ومع هذا حافظت على أشنع مرسوم صدر في ذلك العهد، بل وكرست الإحساس بالغبين والتفرقة بنقل المواطنين العرب من محافظات أخرى وتمليكهم أراضي في محافظة الحسكة، في إطار ما يسمّى مشروع الحزام العربي.

وحتى إن صدقنا ما يشاع، عن أن هؤلاء تسللوا إلى سوريا بشكل غير قانوني، فإن المنطق يفرض على الحكومة السورية إما قبولهم كلاجئين، ومنحهم وثائق إقامة